واقع القراءة في العراق: ..هل ينتظر الكتاب جيلا آخر؟

شاكر الأنباري

شارع المتنبي – بغداد

معروف عن العراقيين انهم قراء نهمون.
ويعطي المجتمع قداسة للمتعلمين، والكتب. وكانت القراءة ذات زمن هي المتعة الأولى للنخبة. ساد هذا قبل وصول الفضائيات والكومبيوتر، اذ تمتع المجتمع حينذاك ببعض من الاستقرار، قبل بدء الحروب المتواترة التي شملت، لا الجبهات فقط، بل مفاصل الحياة كلها. كانت المعرفة تستحصل من الكتاب، حصرا، عكس ما يحدث اليوم، وهي ظاهرة لا تقتصر على العراق حسب، ولكن لها أبعادا عالمية. اثناء الحصار على العراق في بداية التسعينيات من القرن الماضي، عانى الكتاب من أزمة كبيرة، سواء المستورد منه، ام المطبوع في الداخل.
شح الورق وتخلفت مكائن الطباعة وندرت المواد الكيمياوية الضرورية. رافق ذلك عقبات على صعيد التمويل بالعملة الصعبة والرقابة المشددة والتوزيع. فلم يكن التعامل بالدولار سهلا، لذلك عانى التجار من صعوبة شراء الكتاب من المعارض والأسواق، فضلا عن ان ادخال الكتاب الى السوق العراقية يتطلب موافقات أمنية ورقابية صارمة، فكان دخوله يتم عبر جهود فردية، وبنسخة واحدة او نسختين، عن طريق الأردن، وكان وقتها هو منفذ البلد الوحيد على العالم. المفارقة ان المهتمين بالكتاب باعوا مكتباتهم البيتية لتمشية امورهم المعيشية، باعوها بأبخس الأثمان، وزاول بعضهم مهنا لا علاقة لها بالثقافة، لا لشيء الا للحصول على لقمة العيش.
ان ندرة الكتاب الجاد، شجع على قيام تجارة اخرى لم تكن شائعة في العراق هي تجارة الاستنساخ. يمكن لنسخة واحدة من رواية الخبز الحافي لمحمد شكري ان تفرخ مئات النسخ، تأخذ طريقها الى البصرة والموصل والناصرية. وكذلك رواية وليمة لأعشاب البحر ودواوين انسي الحاج ورباعيات الخيام، بترجمة احمد صافي النجفي، وكتاب حرب تلد اخرى لسعد البزاز، وذهنية التحريم لصادق جلال العظم. وتلك عينة فقط، تدل على مزاج رائج في عشق كل ما هو ممنوع. ومع ان هذه المهنة ما زالت سارية في بغداد، رغم اختفاء اسبابها، الا أنها بدأت في الانحسار، بعد ان فتحت الحدود وزالت الرقابة وتدفقت الكتب من مختلف المشارب والاتجاهات.
بدأ النساخ ذاتهم يسافرون الى دمشق وطهران وقم وبيروت وعمان لجلب الكتب، بحاسة فائقة لما يفضله القارئ هذه الأيام. ومن يدخل الى المكتبات الخاصة المعروفة في بغداد، ير ان ثمة اشكالية اخرى استجدت هنا. فرغم توفر الكتاب بأنواعه، الا ان حركة بيعه متواضعة، بسبب شحة القارئ او غيابه. الأسعار التي تعرض بها الكتب غير ملائمة لشريحة القراء، ومعظمهم من الطبقة الوسطى. هذه الطبقة سحقت تماما في العقدين الأخيرين، وهي بالكاد تستعيد دورها في المجتمع. والمعروف ان الشريحة المتعلمة كانت، فيما سبق من عهود، هي الوسط الحيوي لتداول الكتب، العلمية منها والثقافية. وذلك ايام ما كانت للمعرفة هالة يطمح للوصول اليها كل فرد عراقي تقريبا. وفوضى الأسعار جعلت تجار الكتب يميزون ما تطلبه نخبة النخبة من روايات مترجمة وأعمال لمشاهير عرب وعالمين، مما جعل اولئك التجار يفرضون السعر الذي يريدون، وهو اضعاف السعر الطبيعي لهكذا كتب.
رواية ريشة دافنشي، على سبيل المثال، تباع في شارع المتنبي بما يقارب العشرة دولارات. وهذا ينطبق على الأعمال التي خلقت صدى لدى القارئ. وذاك ثمن لا يستطيع القارئ العادي دفعه لرواية. ومن ناحية اخرى، ما ان سقط النظام حتى انهار معه جهاز التوزيع الرسمي، فأصبحت المطبوعات تعاني من التكدس في المخازن ومن عدم وجود نقاط ارتكاز، أي مكتبات تهتم بتوزيع الكتاب في المحافظات. دار الشؤون الثقافية التابعة لوزارة الثقافة ظلت طوال ثلاثين سنة هي المسؤول الأول والوحيد تقريبا عن طباعة الكتب وتوزيعها، وفي الآونة الأخيرة من عمر النظام السابق، دخلت هذه المؤسسة في مرحلة الشلل، خاصة مع تحويلها الى رافد اعلامي لدعم ثقافة السلطة، وروجت مئات العناوين من قصة ورواية وشعر ونقد، لدعم اخلاقيات الحرب والقوة، والفكر الشمولي. واقع الحال حاضرا يختلف قليلا، غير ان قانون التمويل الذاتي الذي فرضه النظام السابق ظل ساري المفعول حتى هذه اللحظة. هذا ويسجل هنا اختفاء دور النشر المحلية، مع وجود مطابع متطورة، حيث اختفت تلك الدور بسبب هيمنة القطاع العام على النشر لأكثر من ثلاثين سنة. وأي دار نشر خاصة، او مطبعة، عليها التنسيق مع مديريات الأمن المختصة عند طبع أي كتاب. وهناك مدن صغيرة محرومة، ليس من المطابع والكتب الجديدة فقط، بل ومن الصحف اليومية ايضا. بمعنى آخر خرجت كتل سكانية يعتد بها من دائرة ثقافة القراءة.
وليس غريبا ان نجد أقضية ونواحي وقرى لا توجد فيها مكتبات على الاطلاق.
وفي محافظة الأنبار مثلا لم تعد توجد أية مكتبة تبيع الكتب، واقتصر الأمر على اكشاك توزع الصحف اليومية والمجلات التجارية الرائجة. كذلك في الناصرية لا يجد القارئ سوى مكتبة واحدة، عتيقة، حولت الى بقالية للقرطاسية المدرسية، وكتبها الموجودة قديمة علاها الغبار. المكتبات العامة لم يدخلها كتاب جديد منذ عشر سنوات او يزيد. وهذا ينطبق على اغلب المدن العراقية، وحتى العاصمة بغداد، فهناك مكتبات ينحصر وجودها في شارع المتنبي او شارع السعدون، تعاني من ركود في المبيع واضح. وينبغي على القارئ الجاد، النادر وجوده في الوقت الحاضر، ان يعوض حرمان عشرين سنة من غياب المنشورات المستحقة للمتابعة. ودائرة قطيعته كانت قد اتسعت لتشمل المطبوعات العربية والعالمية، والتقنيات الضرورية لاستحصال المعرفة. آليات التوزيع، وارتفاع سعر الكتاب، ليسا السببين الوحيدين لكساد القراءة، بل هناك سبب كامن في القارئ ذاته. ترسخ لديه اتجاه كبير نحو قراءة الكتب الدينية، مرده ربما الى العقود الطويلة التي حرم فيها الناس من أداء طقوسهم وقراءة كتبهم. هناك قصص حول اشخاص اعدموا بسبب كتاب، وآلاف دفنوا مكتباتهم في حدائقهم البيتية او بساتينهم. ويذكر احد المبدعين حكاية طريفة هي انه حصل على كتاب لسعد البزاز اسمه الجنرالات آخر من يعلم، وهو يدور حول حرب الكويت، وأسرار ادارة الصراع وهيمنة الرئيس على القرارات المصيرية للحرب، والثمن الباهظ الذي دفعه الشعب. ويقول المبدع انه ما ان انتهى من الكتاب ليلا حتى سرت في اوصاله الرجفة خوفا، فبادر الى الخروج الى فسحة الحديقة وحرق الكتاب فورا. ذاك زمن كان فيه العراقي يخاف حتى من المعرفة، بل وحتى من مغامرة التفكير.
واهمال الكتاب له علاقة بمحاولة الفرد العادي الفرار من حرية الفكر لأن عاقبتها معروفة، الا وهي الموت. قبل ان ينهار نظام صدام حسين شكل الكتاب الديني كابوسا على الأجهزة الأمنية، وبالذات كتب المراجع والمفكرين الشيعة، وكان احد كتب محمد باقر الصدر الذي اعدمه النظام في بداية ثمانينيات القرن العشرين، يمكن ان يقود مقتنيه الى الموت. وكذلك المؤلفات ذات الروح المتمردة مثل كتب القمني ونصر حامد ابو زيد وحيدر حيدر وحسن العلوي، وما يرافقه من المعارضين العراقيين.
الكتب الدينية اليوم تلقى رواجا هائلا، وهي تطرح في السوق بثمن رخيص، مع انها ذات اغلفة انيقة وورق فخم، ويعتقد ان جهات دينية تروج لمثل هذه الكتب بل وتدعم سعرها. وهناك شيء من التناقض يعيشه القارئ العراقي عموما، فهو يقع تحت رحمة التقاليد الدينية ووصايا الكتب والقيم السلفية، لكنه في الوقت ذاته منغمر في لجة الحياة العصرية الحديثة، وذلك بعد ان وجدت الكومبيوتر والانترنيت والساتلايت والموبايل طريقها الى كل بيت وشارع وقرية. ارتباك النسيج الاجتماعي برمته، بسبب الهجرات والمعارك والانتقالات المفاجئة بين المدن، والتحولات الاجتماعية العميقة التي فاجأت الجميع، اشاعت ذهنية التسليم والقدرية. اللامنطق كثيرا ما رافق ما يراه الفرد في ما يجري من احداث، وهذا يزيل الحاجة الى الوعي والمعرفة والعقلانية جانبا. القدرية هي الشعار، والخرافة هي التأويل. مثل هذا الاتجاه ضيق من انتشار الكتب الابداعية كالرواية والشعر والمسرح والنقد، وهذه الحقول اصبحت تعاني من كساد رهيب.
تأثير الفضائيات كان هائلا على انحسار موجة القراءة الجادة، فهناك مئات الفضائيات تقدم برامج تعليمية وثقافية وفنية، مع أخبار طازجة، تجعل المواطن يعيش في قلب الحدث بالصورة والتعليق، وهو يلتهم وجبة سريعة لا تحتاج الى جهد ذهني او اساس ثقافي لاستقبالها.
وبشيء من الاستعارة يحق القول ان كتاب الفرد اليوم هو الدش، ومكتبته البيتية هي القنوات الفضائية. الوقت اذن ضيق للقراءة، في لجة المتغيرات التي تحصل في الشارع، وعلى صعيد السياسة اليومية. ظاهرة الهوس بالكتاب من قبل الشباب في أزمان ماضية حل محله هوس من نمط آخر. هوس بالسيارات الحديثة التي دخلت الى العراق بأسعار بخسة. حديث الشباب في كل مكان اخذ يتناول بالتفصيل موديلات السيارات وجمالياتها وأسعارها وسرعها وأعطالها، وهي ظاهرة استشرت بشكل غير معهود نتيجة الحرمان الطويل من هكذا كماليات حياتية.
وما يجعل وقت القراءة ضيقا ايضا هو الكهرباء، فهي غير منتظمة ولا تعطي القارئ احساسا بالأمان اثناء الجلوس ساعات مع كتاب.
كما انعكست الأزمات اليومية كالاختناقات المرورية والانفجارات والبطالة وقطع الطرق على رغبة المواطن وتفاؤله، وبحثه عن افق مستقبلي يقوده الى شاطئ المعرفة، وأمان الحضارة. الخلاصة المبتكرة من هكذا ظروف ضاربة في فوضاها، ان الثقافة لم تعد حاجة يومية ملحة. مثلا عادة الجلوس في المكتبات العامة للقراءة والكتابة والبحث لم تعد جزءا من حياة العراقيين، عكس ما كان الأمر قبل عقود. فأغلب المكتبات العامة خربّت، ايام سقوط النظام وانتشار الفوضى، وسرقت آلاف الكتب من المكتبة المركزية في بغداد والمحافظات، وهربت مخطوطات الى دول الجوار، وسرقت كنوز آثارية، اضافة الى ان الجو القلق امنيا لا يسمح للفرد بفسحة من الهدوء والاختلاء مع الكتاب. ولا يخفى ان شحة تمويل الجامعات ومكتباتها، بسبب توجيه معظم الأموال، سواء منها ما قدم كمساعدات دولية لاعمار العراق، او ما رصدته الدولة، نحو بناء الجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية المرتبطة بحياة المواطن اليومية. كل ذلك ساهم في ان يصبح دور الكتاب في حياة الفرد ثانويا، بل ثانوي جدا.
وعودة القارئ العراقي الى التواصل مع الكتاب قد تستغرق سنين اخرى. والأمر برمته مرتبط بما سترسو عليه التفاعلات، ويتمخض عنه الفرن العراقي الملتهب، المفتوح على جميع الاحتمالات.
ويبدو ان جيلا غير هذا الجيل من سيقوم بالدور.

تحديث التصميم الأساس لمدينة كربلاء (٢-٢)

فاضل محسن / مهندس معماري

> أن تضمين مهمة المديرية العامة للتخطيط العمراني (وهي الجهاز الرئيسي للأشغال العامة والتطوير الحضري) مسؤولية وضع نهج قومي تخطيطي كجزء من الإستراتيجية العامة للبلد تتكيف مع نهج تطوير الأقتصاد القومي وفق السياسة الرئيسية للحكومة المركزية في التطوير والاستثمار هو في الحقيقة المستوى الأول من مستويات العملية التخطيطية ويدعى بمستوى التخطيط القومي ،

هذا النهج مهمته تحديد الأنماط والكيفيات التطويرية لمختلف قطاعات البلاد الحضرية ومعالجة الأهداف الحاضرة والمتوقعة مع تقييم البدائل الممكنة في كل مفصل، أن التغاضي عن المرور، أو تجاوز هذا المستوى يجعل العملية التخطيطية تغوص بمفردها في بحر الأجتهادات المحلية البحتة، يليه المستوى الثاني وهو مستوى التخطيط الإقليمي حيث يتجة التخطيط في مثل هذه الحالة إلى الجمع بين عدة بيئات محلية حضرية تلتقي مع بعضها البعض في صفات حضرية مشتركة (اجتماعية واقتصادية وعمرانية) لتستفيد بمجموعها من خدمات البنى التحتية ذات النفع الإقليمي كالمطارات وشبكات الطرق المركزية وخدمات الطاقة والمشاريع الاقتصادية الكبرى..... ومالى ذلك من الخدمات التي تؤدي في النهاية إلى حصول نوع من التكامل الحضري الإقليمي.
أما المستوى الثالث من مستويات العملية التخطيطية وهو المستوى الأهم فهو مستوى البيئة الحضرية أو التخطيط المحلي وهو المستوى الذي نحن بصدده (التخطيط على مستوى التصاميم الأساسية للمدن):
مما لا شك فيه أن الدولة تقوم على أساس المدينة وتستمد قوتها البشرية من أمكانات الحشد البشري المتمركز في تلك المدن، كما أن المدن نفسها تستمد قوتها من قوة الدولة طالما كان الأنفاق الحكومي هو المحرك الرئيسي لجميع الأنشطة والفعاليات العامة، أن هذا الأمر بالإضافة إلى ما تمتلكه البيئات المحلية من وسائل وطرق لإنعاش وضعها الحضري عن طريق تطوير وسائل الكسب الاقتصادي المحلي أمر جوهري وحيوي للارتقاء بمستوى تلك البيئة الحضرية وتطوير بناها التحتية.
وفي بيئة محدودة المساحة ومتنوعة العناصر مثل بيئة كربلاء يتوجب على الجهاز الإداري والفني التخطيط لاستثمار هذا التنوع لصالح خلق بؤرة عمرانية جاذبة لمختلف أنواع الاستثمارات في المجالين السياحي والاقتصادي على حد سواء،لأجل ذلك ينبغي علينا نحن المؤتمنين بمركز المدينة القديم أن نؤمن بأن النمط الحضري الثابت لا بد بالضرورة أن يغير موقعه وأن يتوسع وهذا يجعل من المهم البحث عن أفضل الوسائل وأهدئها لأجراء عمليات التجديد الحضري المستمر لهذا النسيج العضوي المتشابك من ناحية وبحث شكل الامتداد الحضري للضواحي الجديدة التي من المؤمل أن يمتد إليها العمران من ناحية أخرى.
أن مركز المدينة القديم هو عبارة عن مدينة صغيرة متكاملة قائمة بحد ذاتها في الوقت الحاضر، تنتشر فيه الأسواق التجارية القديمة والمعامل الحرفية والورش الصناعية، إضافة إلى النشاط التجاري الرئيسي للسياحة الدينية المعتادة، وتصل بين نشاطاتها المختلفة شبكة من الطرق الضيقة، وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها الأجهزة البلدية المختلفة لإعادة تنظيم الحركة العمرانية (الذي كان انتشار الفعاليات فيه أقرب إلى العشوائية منه إلى التنظيم) فقد بقي هناك الكثير من العوائق وأول تلك العوائق هي تلك الشبكة المتراصة من المساكن القديمة التي لا تسمح بشق طرقات واسعة، أضف إلى ذلك فأن ألمشكله الأهم تبقى تلك الحاجة المتزايدة إلى أجراء عمليات التطوير والتوسيع لأبنية المراقد الدينية لتستوعب الحاجة المتزايدة من أعداد الوافدين إلى هذه المدينة، ولهذا الغرض ينبغي تأمين قاعدة متكاملة من خدمات البنى التحتية الرصينة لذلك طالما كان هذا المركز هو الذي يمثل مركز النشاط السياحي الديني للمدينة.
أن محاولة سحب النشاطات التجارية والسكنية المحلية إلى محاور خارجية لغرض تخفيف الضغط الحاصل على منطقة المركز، وخلق مراكز ثانوية مساعدة ستكون فكرة معقولة طالما أن المتوقع أن تشهد أقيام تلك الأراضي ارتفاعا ملحوظا بصورة تجعل من البله استغلال تلك الأراضي للأغراض السكنية الصرفة، ولطالما كان هذا الاحتمال قائما فأن مسألة البحث في وضع خطط وتصاميم لتطوير المناطق القريبة من المدينة سياحيا وعمرانيا(لتوافر الإمكانيات الفنية في تلك المناطق والتي تشجع على تحقيق ذلك) تبدو فكرة معقولة، ولكي تتماشى مع النمو المقترح في المحاور والاتجاهات الواقعة ضمن الخيارات المطروحة، يرافق ذلك المباشرة بحملة كبرى لبحث السبل الممكنة لتطوير وزراعة المناطق الصحراوية المكشوفة حول المدينة لغرض وقايتها من تأثيرات المناخ وخصوصا الاتجاه الجنوبي الغربي إضافة لما يمكن أن تؤمنه هذه المناطق من مردود اقتصادي متوقع.

فعالية الجهاز الإداري للمدينة:

أن تجدد ظهور المشاكل الناتجة عن السياسة الخاطئة للأجهزة الإدارية المتعاقبة تستدعي التجديد الشامل لتلك الأجهزة طالما أن الوظيفة الرئيسية لتلك الأجهزة هي تنظيم العلاقات بين الفئات السكانية المختلفة وبين المؤسسات التي يتفاعلون معها وتلبية احتياجاتهم للخدمات الأساسية والثانوية بقصد توفير الرفاهية الاجتماعية والأمن والاستقرار في المجتمع الحضري.وكما أسلفنا فأن المؤسسات القائمة في كل مدينة تتنوع حسب درجة الثقافة والنظم السياسية والاقتصادية والتربوية والدينية التي تتحكم في السلوك العام لأبناء تلك المدينة ضمن أطار التفاعلات الاجتماعية، إذ أن المجتمع الكر بلائي التقليدي لا يتطلب مؤسسات اقتصادية متقدمة أو مؤسسات اجتماعية أو ترفيهية عالية الدرجة لأن المستوى الثقافي ونظم التقاليد والقيم السائدة لا تتطلب العمليات المعقدة أو استخدام التكنولوجيا، ولكن من المشروع أن يكون هناك طموح لدى الإدارة المدنية للأخذ بهذا المجتمع بأسباب العلم والتكنولوجيا من خلال تحديث أساليب العمل والإنتاج بقصد الرقي إلى وضع أكثر تقدما وذلك يأتي من خلال الانفتاح على العالم الخارجي بالوسائل والسبل التي تجعل من الممكن مواكبة أساليب عمرانية ونظم إدارة وأساليب عمل أكثر مرونة في التعامل مع مشاكلنا وواقع حالنا متذكرين بأن النظم الإدارية والعمرانية التي تعاقبت على إدارة المدينة في السابق لم تكن وفق خطة مدروسة ومتكاملة المعالم لتتماشى مع واقع حال حاجة المدينة إليها وتوقعات النمو الحضري بل كانت مرتبطة أيديولوجيا وتشريعيا وإجرائيا بالدولة المركزية لتخدم أهدافها ومصالحها السياسية بالدرجة الأساس، لهذا وجب لزاما القول أن على عاتق الأجهزة الإدارية الحديثة للمدينة تقع مسؤولية الاستعانة بمختلف الخبرات العلمية المتطورة في مجال الدراسات التخطيطية وتطوير مناهج النمو الحضري للمدن وتحسين أداء بناها التحتية وفق الأساليب الحديثة لأعداد تلك التصاميم، وأن عمل كهذا أكبر من أن يسلم بيد مكتب استشاري بصيغة مقاولة يجب إنجازها في أشهر معدودات.
أن مهمة كهذه تستوجب الارتكاز على قاعدة واسعة وعريضة من المعلومات البحثية والإحصائية والتخمينية التي لا تستطيع أن تؤديها سوى تلك المفاصل المهمة من أجهزة ودوائر الدولة (وهي بطبيعة الحال غير مهيأة لتأديتها في الوقت الحاضر لسبب بسيط وهو عدم توفر تلك المعلومات أصلا).
أن توقعات النمو السكاني ودراسة نماذج تباين الكثافات البشرية وعلاقتها بمختلف النشاطات العلمية والاقتصادية والاجتماعية كلها عوامل وظواهر شغلت اهتمام المخططين، وكثيرا ماكان سوء توزيعها في البيئات الحضرية يؤدي إلى مشاكل مختلفة قد تصل في بعض الأحيان إلى حد وصفها بالخطيرة.
أن معظم الدراسات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية المشار إليها أعلاه تعتمد بصورة كلية على تحليل أنماط وطرق معدلات النمو، لبناء نظريات ونماذج يمكنها من ترجمة هذه الظواهر إلى قرارات تصميمية، فمثلا درس العالم الاجتماعي بيرجس في كتابه (نمو المدينة) مسألة توزيع النطاقات السكانية المختلفة في البيئات الحضرية ضمن ما أطلق عليه أسم نظرية النطاق الدائري، وطور هو مر نموذج لدراسة التركيب المكاني للمدينة، وخاصة توزيع المناطق السكنية فيها، أما ها ريس وأولما ن فقد قاما ببناء نموذج لكيفية توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في المدينة، واستخدمت نظرية عالم الاجتماع ويبر لدراسة العوامل المؤثرة في اختيار المواقع الصناعية.
أن معظم الدراسات تركز على طبيعة استعمالات الأرض وكثافة الاستعمال ونوعياتها،أن العامل المهم والمباشر من وراء ذلك كله هم السكان الذين يؤدي زيادة تركيزهم في أماكن معينة أو تناقصهم إلى تبدل في خصائص الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية للمكان.
أن من المتوقع أن يأخذ التركيز السكاني في المدينة أنماطا مختلفة ومتعددة ولسوف يكون دائم التبدل استنادا إلى تبدل الوضع الاقتصادي للمدينة، ومن المتوقع أن يتحول المركز القديم إلى مركز تجاري صرف تاركا وظيفتة السكنية إلى مناطق خارج ذلك المركز، ولسوف تحاول مناطق كانت تعتبر نفسها خارج النسيج العمراني للمدينة الانتماء إلى داخل ذلك النسيج.
أن خطة التنمية الحضرية المقترحة لمدينة كربلاء للسنوات العشر القادمة (وهي المرحلة الأولى من مراحل التصميم الأساس) ستكون الأساس العلمي الصحيح لمدينة كربلاء المستقبلية، إذا ماتم اعتبار الموضوع أمانة مقدسة في أعناق أبنائها، يجب أن لا يساء التصرف بها بقصد أو بدون قصد،ولهذا أكرر القول أن مسؤولية أحكام السيطرة على إدارة عمليات النمو العمراني المتوقع، وإخضاع خطة التنمية الحضرية المقترحة إلى أسس واضحة تعتمد مكانة المدينة ومجتمعها كقيمة عليا هي المسؤولية المباشرة لجهازها الإداري وفروعه التنفيذية من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فمن الناحية الاجتماعية يجب أن تعتمد سياسة التخطيط الحضري مبدأ تقسيم مجتمع المدينة الكبير إلى وحدات تخطيطية سهلة الإدارة تعرف بالقطاعات تكتمل فيها الخدمات الأساسية بقصد تخفيف حدة الضغط على المنطقة المركزية في المدينة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ينبغي التركيز بنفس الأهمية والاتجاه على تطوير المناطق الريفية والزراعية وإقامة المشاريع لغرض تنمية المراكز الريفية بالشكل الذي يضمن المحافظة على الرقعة الزراعية وتحسين إنتاجها وتطوير مجتمعها.
أما من الناحية السياسية فيجب أن تركز الخطة على ما قاله بعض قادة الفكر السياسي في أن ما يحدث في بعض المدن من حركات الشغب والأضطرابات، أنما مرده القلق السياسي الناجم عن شعور الأفراد والجماعات بضآلة شأنهم في تشكيل السياسات العامة للمجتمع الذي يعيشون فيه، لذلك فأن عملية التخطيط الحضري يجب أن تقوم على أساس تنمية قيام وحدات اجتماعية فرعية داخل المدن تتسع أمام أفرادها فرصة المشاركة السياسية وتطوير القوانين التي تنمي الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أعادة النظر في جميع القوانين والأنظمة الخاصة بالأستملاك والإفراز والاستثمار وأنظمة البناء وإدخال أنظمة جديدة لها علاقة بالأهداف الأساسية للخطة، وتنظيم تحديدات استعمال الأرض وكل ماله علاقة بالأغراض الرئيسية للتصميم الأساس.
أما من الناحية الاقتصادية فيجب أن تركز الخطة بصورة رئيسية على ضمان زيادة رفاهية السكان من خلال النهوض بالمستوى الاقتصادي(ضمن خطة بعيدة المدى) لتطوير المدينة كمركز سياحي عالمي وتسهيل أقامة المشاريع التي تستقطب هذا الاتجاه.
أننا نعيش فترة انتقالية غاية في الأهمية، وأن إدارة مدينة بمستوى كربلاء تتطلب جهازا خدميا فعالا يأخذ بعين الاعتبار من ضمن مهامه الاستعانة بالكفاءات والطاقات ذات التأهيل المهني والمهارة الفنية القادرة على اتخاذ القرارات على أسس علمية وتقديرات محلية مدروسة لكي تكون بداية العمل بداية صحيحة، فالمخططات الحضرية هي ليست رسومات هندسية فقط بقدر ماهي برنامج حضري متكامل يضع اللبنات الأولى لأسس بناء المدينة المستقبلي، وهنا لا بد من أن نتساءل عن مدى كفاءة التنظيم الإداري والفني الحالي للمدينة من حيث البناء الهيكلي للمؤسسة الفنية التي ما زالت تعمل بأساليب تجاوزها الزمن من جميع الوجوه.
أننا أمام عمل يوجب التخلي عن الذاتية والفردية في اتخاذ القرار.....
حقا أن الديمقراطية تتطلب الكثير من الوقت..... الديمقراطية المباشرة التي تأتي فجأة هي فوضى، كل يفسر الديمقراطية على طريقته الخاصة.... (ولكني على أية حال أعترف بوجود أساس لا يمكن نكرانه ألا بإعطائه المزيد من الوقت)... وأول ما يجب ملء الوقت به هو التربية الديموقراطية، وهذا الشكل من التربية لا يأتي من فوق بل يأتي من القاعدة وهذه هي مهمة أجهزتنا الإدارية.
ملاحظة: تم اقتباس بعض الأرقام والفقرات من النشرات والمراجع المتفرقة وأخص بالذكر منها حاضرة المستقبل - عن مجلة ديداليس وكتاب الإنسان والمدينة في العالم المعاصر لمجموعة من الباحثين والمخططين الفرنسيين وكتاب النمو والتخطيط الحضري للدكتور اسحق القطب.